تونس: الإصلاحات ضرورية لتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة

25 أيار 2021

مع اقتراب الذكرى السنوية الثالثة لبدء المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة في تونس، تدين اللجنة الدولية للحقوقيّين فشل السلطات التونسية في تبني الإصلاحات اللازمة لتعزيز المحاسبة والعدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة.

بدأت المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة في 29 أيار/مايو 2018. منذ الجلسة الأولى، برزت فجوات واضحة ومواطن ضعف في القانون الجنائي التونسي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العدالة الانتقالية، ما أدى إلى إضعاف الجهود الرامية لمحاسبة مرتكبي الجرائم، تحقيق العدالة للضحايا، ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في المستقبل.

"لقد تخلّت السلطات التونسية عن مسؤوليتها في ضمان عمل الدوائر الجنائية المتخصصة بشكل فعال، من خلال حرمانها القضاة من الأدوات الأساسية التي تضمن إجراء المحاكمات بدون تأخير غير مبرر، وبشكل متّسق مع المبادئ الدولية للمحاكمة العادلة،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين.

الكثير من الجرائم التي أحيلت من قبل هيئة الحقيقة والكرامة إلى الدوائر الجنائية المتخصصة ليست معرفة بشكل واضح في القانون التونسي. كما أن حركة نقل القضاة التي تحدث أثناء سير المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة تؤثر على استمرارية هذه المحاكمات. علاوة على ذلك، لا يشارك أعضاء النيابة العمومية بشكل فعّال في المحاكمات، كما يغيب المتّهمون عن معظم محاكمات الدوائر الجنائية المتخصصة، ولا ينص إطار عمل العدالة الانتقالية على إنشاء دوائر استئناف.

"بإخفاقها في التعامل مع هذه العوائق، تقوّض السلطات التونسية حقّ الضحايا في معرفة الحقيقة وفي الانتصاف الفعال، وهي بذلك تخل بأهم وعود مسار العدالة الانتقالية بإنهاء الإفلات من العقاب،" أضاف بنعربية. "لقد آن الأوان لتصحيح المسار والوفاء بذلك الوعد."

معلومات أساسية:

أوصت اللجنة الدولية للحقوقيّين بإصلاح يضمن امتثال الإجراءات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة للقانون الدولي والمعايير الدولية، من خلال:

- ضمان التجريم الملائم لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ترقى لمستوى جرائم بموجب القانون الدولي؛
- الضمان الكامل لحق المتهمين في محاكمة عادلة؛
- ضمان حق الضحايا، ويشمل ذلك عائلاتهم أيضاً، في الانتصاف وجبر الضرر الفعّالين؛
- ضمان حماية الضحايا والشهود؛
- ضمان أن يكفل جمع الأدلة، ومقبوليتها، وتقييمها، حقّ المتّهم في محاكمة عادلة وحق الضحايا في الانتصاف الفعّال.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، على السلطات التونسية أن تزيل كافة العقبات التي تمنع الدوائر الجنائية المتخصصة وغيرها من السلطات القضائية من الاضطلاع بعملها وفقاً للمعايير الدولية. لتحقيق هذا الهدف، على السلطات أن:

- تضمن أن يلتزم مكتب النائب العام وغيره من سلطات التحقيق بتنفيذ ولايتها بشكل مستقل وحيادي، كما تم تعريف ذلك في قانون الإجراءات الجنائية؛
- ضمان أن تتّسق حركة النقل القضائي السنوية، التي نص عليها القانون العضوي رقم 34 حول المجلس الأعلى للقضاء، مع حق المتهمين في محاكمة عادلة؛
- ضمان أن يحصل قضاة وأعضاء النيابة العمومية في الدوائر الجنائية المتخصصة الّذين تم تعيينهم حديثاً على تدريب ملائم وفي الوقت اللازم في العدالة الانتقالية، كما نص القانون العضوي رقم 53 حول تأسيس العدالة الانتقالية وتنظيمها.
- ضمان أنه في حال جرت حركة النقل القضائي في منتصف سير المحاكمات، يتم تطبيق ضمانات بأن يكون القضاة الذين تم تعيينهم للقضية حديثاً لديهم فهم كافٍ للأدلة والحجج.

اعتمدت هذه التوصيات على سلسلة الأدلة العملية للجنة الدولية للحقوقيين حول المحاسبة عبر الدوائر الجنائية المتخصصة، والنتائج حول دور القانون الدولي ومبادئه في الإجراءات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة (الدليل العملي 1)، والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والملاحقة القضائية لها في إطار القانون التونسي والقانون الدولي (الدليل العملي 2)، وتطبيق المبادئ وأفضل الممارسات حول الأدلة في إقامة العدل أمام الدوائر الجنائية المتخصصة (الدليل العملي 3).

تم تأسيس الدوائر الجنائية المتخصصة عام 2014 للبت في قضايا تشمل اتهامات بـ "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" تم ارتكابها بين العامين 1955 و 2013، محالة من قبل هيئة الحقيقة والكرامة (Instance Verité et Dignité, IVD) إلى الدوائر الجنائية المتخصصة.

مع انتهاء ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2018، أحالت الهيئة 200 قضية حرمان تعسفي من الحياة، وحرمان تعسفي من الحرية، وتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والاغتصاب والاعتداء الجنسي، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الحكومة السابقة.

في ورقة إحاطة نشرتها اللجنة الدولية للحقوقيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، دعت اللجنة السلطات التونسية إلى القيام بإصلاحات في القانون والسياسات على نطاق واسع، بغية تعزيز المحاسبة وإزالة كافة المعوقات التي تمنع الدوائر الجنائية المتخصصة من العمل بشكل فعال.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني: said.benarbia(a)icj.org، هاتف: +41-22-979-3817

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني: asser.khattab(a)icj.org